

موضوع 2023

تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع

إنهاء عمل الأطفال

يهدف اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال ، الذي يُحتفل به في 12 حزيران/يونيه ، من كل عام إلى تحفيز الحركة العالمية المتزايدة ضد عمل الأطفال . وتوكيدا على الصلة بين العدالة الاجتماعية وعمل الأطفال ، تقرر أن يكون شعارا احتفالية هذا العام هو تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع . من الممكن إنهاء ظاهرة عمل الأطفال إذا عُولجت الأسباب الجذرية لها . ومن الملح لنا جميعاً المساهمة في إيجاد حلول لمشاكل الناس اليومية ، ولعل عمل الأطفال هو أحد أكثر هذه المشاكل وضوحاً



لكل طفل الحق في الصحة والتعليم والحماية فكل مجتمع لديه مصلحة في زيادة فرص الأطفال في الحياة ولكن لم تنزل ملايين الأطفال من كافة أنحاء العالم محرومين من الفرص العادلة بسبب بلدانهم أو جنسهم أو ظروفهم الاجتماعية يجب أن يتمتع كافة الأطفال بحماية قانونية من أسوأ أشكال عمل الأطفال من مثل الاسترقاق والاستغلال الجنسي واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال غير المشروعة أو الخطرة التي تضر بصحة الأطفال أو أخلاقهم أو عافيتهم النفسية



اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال
12 حزيران

تقرير حول عمالة الأطفال خلال عام 2023م

- الجهة المعدة للتقرير :

- منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة :

وهي منظمة مدنية مستقلة تطوعية - تعددية تضم نشطاء في مجال حقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 2013 تمارس نشاطها وفقاً لقرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والنظام الداخلي للمنظمة بما يتوافق مع العقد الاجتماعي والقوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني في شمال وشرق سوريا وجاء تأسيسها كاستجابة موضوعية للوقوف عبر كافة السبل السلمية والقانونية والديمقراطية استناداً إلى المرجعية الفكرية لحقوق الإنسان المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة ضد أي اعتداء من أي نوع كان على هذه الحقوق وعن أي جهة صدرت .

- الهدف من التقرير :

تسليط الضوء على الأطفال العاملين بمناسبة اليوم العالمي لعمالة الأطفال الذي يتم احيائه بتاريخ /12/ حزيران من كل عام ، والذي يلقي الضوء على محنة الأطفال العاملين وكيفية مساعدتهم وتحفيز الحركة العالمية المتزايدة ضد عمل الأطفال خاصة في مناطق شمال وشرق سوريا .

- المرجعيات و مصادر المعلومات :

اعتمدت المنظمة في إعداد التقرير على جولاتها الميدانية واستبيان أعدته للغرض المذكور وعدد من المؤسسات الإدارية المدنية ومكاتب حماية الطفل و اتحاد الصناعة واتحاد الكادحين في شمال وشرق سوريا وعدد من المراجع الحقوقية والقانونية الخاصة بعمالة الأطفال .

عمالة الأطفال

- تعاني المجتمعات في جميع أنحاء العالم من انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال التي تسمى بظاهرة عمالة الأطفال، إذ إنّ ملايين الأطفال يعملون في مختلف مناطق العالم في وقتنا الحاضر، منهم من يعملون في مجال الأعمال الخطرة، وقد عانت المجتمعات منذ القَدَم من ظاهرة عمالة الأطفال، فقد انتشرت بين المدن المتقدمة صناعياً، و الدول النامية والفقيرة، وتعدّ هذه الظاهرة العالمية مشكلة معقدة، خصوصاً في المجتمعات التي يكون مصدر عمالة الأطفال نابعاً عن الثقافة والتقاليد السائدة في ذلك المجتمع، أو عندما تكون ناتجة عن بُنية البلاد وظروفها الاقتصادية .
- حيث يشير مفهوم عمالة الأطفال إلى أنّها أي عمل يمارسه الأطفال يضر بنموهم العقلي والجسمي، ويحرمهم من طفولتهم الطبيعية، أو يمس بكرامتهم وإمكاناتهم ويحرمهم منها.
- لكل طفل الحق في الصحة والتعليم والحماية ، وكل مجتمع لديه مصلحة في زيادة فرص الأطفال في الحياة ولكن لم يزل ملايين الأطفال من كافة أنحاء العالم محرومين من الفرص العادلة بسبب بلدانهم أو جنسهم أو ظروفهم الاجتماعية يجب أن يتمتع كافة الأطفال بحماية قانونية من أسوأ أشكال عمال الأطفال (الاسترقاق والاستغلال الجنسي واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الغير مشروعة أو الخطرة التي تضر بصحة الأطفال أو أخلاقهم أو عافيتهم النفسية .
- وقد حددت منظمة العمل الدولية اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في عام 2002 لتركيز الاهتمام على مدى انتشار ظاهرة عمل الأطفال في العالم، والعمل على بذل الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة . ففي كل عام في 12 حزيران/ يونيو ، يجمع اليوم العالمي الحكومات ومؤسسات أرباب العمل والعمال والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم لإلقاء الضوء على محنة الأطفال العاملين وكيفية مساعدتهم وتحفيز الحركة العالمية المتزايدة ضد عمل الأطفال ، وتؤكد على الصلة بين العدالة الاجتماعية وعمل الأطفال ، وتقرر أن يكون شعار احتفالية هذا العام هو "تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع لإنهاء عمل الأطفال " .
- من الممكن إنهاء ظاهرة عمل الأطفال إذا عولجت الأسباب الجذرية لها ،ومن الملح لنا جميعاً المساهمة في إيجاد حلول لمشاكل الناس اليومية ولعل عمل الأطفال هو أحد أكثر هذه المشاكل وضوحاً .

- اسباب عمالة الأطفال :

إن استغلال الأطفال عن طريق إجبارهم على القيام بالأعمال غير المناسبة لأعمارهم، هو أمر شائع وواسع الانتشار حول العالم، ولا يقتصر هذا الأمر على مكان محدد، أو دولة معينة، بل على العكس تماماً، لكن تختلف نسب انتشار عمالة الأطفال من مكان إلى آخر نظراً لاختلاف العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وغيرها، وإن من أبرز الأسباب لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال :

- عدم المساواة الاجتماعية : إن إغارة الاهتمام للأدنى والأكثر قدرة على الاندماج في المجتمع واهمال من هم على عكس ذلك ، كذلك التفرقة وسوء المعاملة الأسرية أو داخل المدارس وخاصة في الدول التي تحوي خليط من السكان الأصليين والأفراد المهجرين .
- الفقر: يعتبر الفقر من العوامل المهيمنة والمؤدية لانتشار العمالة عند الأطفال فوجود الأسر الفقيرة أو التي تعيش تحت خط الفقر يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل لتأمين أدنى متطلبات الحياة .
- الحالة الاقتصادية للدولة : إن ازدياد الأزمات في الدول وتدني الوضع الاقتصادي وعدم قدرة الأهل تأمين متطلبات الأسرة يقوم الوالدان بدفع الابن لسوق العمل للحصول على مصدر دخل إضافي للمساعدة في مصروف الأسرة.
- اندلاع الحرب : مع اندلاع الحرب تتضاعف معاناة الجميع الا أن حصة الطفولة في المأساة تصل إلى حد مدمر حيث يزداد التحاق الاطفال في سوق العمل ومع زيادة تهجير الأسر المفككة بفقد الآباء أعمالهم ومصادر دخلهم فيضطر بعض الأطفال للعمل لتأمين بعض حاجيات الأسرة الأساسية وهذا ما نراه للأسف في وسط المجتمعات التي تعاني من حروب أو المجتمعات التي هاجر إليها الهاربون من الحرب .
- الجهل : ينتشر الجهل بشكل كبير إثر انتشار الحروب وهجرة السكان فانعدام المعرفة والثقافة يؤدي إلى عمالة الأطفال وإدراج الأطفال في سوق العمل وانخراطهم ضمن عادات وتقاليد غير عاداتهم وتقاليدهم .
- العنصرية
- قلة المدارس والتعليم الإلزامي.
- نقص بمعرفة قوانين الأطفال .
- العامل الثقافي للأسرة

- سلبيات عمالة الأطفال على الفرد والمجتمع :

- **أضرار نفسية و جسدية** :تسبب عمالة الأطفال في الكثير من الأضرار الجسدية بحق الأطفال مثل هذه الأخطاء كانت ناتجة عن الأعمال الخطيرة التي لا تناسب سن هؤلاء الأطفال كالعمل على الات ثقيلة أو العمل باستخدام وسائل حادة .
- بالإضافة للأضرار النفسية التي سيعاني منها الأطفال نتيجة الاستغلال و الجهد و الإرهاق نتيجة العمل و عدم توفر استقرار نفسي لهم مثل هذه الأخطار كانت ناتجة عن الأعمال الخطيرة التي لا تناسب سن هؤلاء الأطفال كالعمل على آلات ثقيلة أو العمل باستخدام وسائل حادة بالإضافة إلى الأضرار النفسية التي سيعاني منها الأطفال نتيجة الاستغلال والجهل والارهاق نتيجة العمل وعدم توفر استقرار نفسي لهم مثل أقرانهم من الأطفال غير العاملين.
- **الحرمان التعليم** : عمالة الأطفال أحد الاسباب الرئيسية لحرمان الأطفال من التعليم وسبب اساسي للتسرب من المدارس حيث أنه كلما زادت نسبة الأطفال العاملين زادت نسبة التسرب من المدارس وقل عدد الأطفال المتمتعين بأبسط حقوقهم الا وهو التعليم ، إن خسارتهم طفولتهم والقدرة على تأسيس مستقبل حقيقي من خلال الدراسة في المدارس والجامعات إي خسارتهم ابسط حقوقهم الإنسانية.

- **زواج القاصرات :** إن احد أخطر نتائج عمالة الأطفال هو زواج القاصرات حيث تبين أنه كلما انتشرت العمالة أكثر زادت نتائجها خطورة حيث يتم استغلال حاجة الآباء للمدخل الإضافي لعقد صفقات تتضمن الزواج من القاصرات لقاء مبلغ معين من المال .
- **أطفال الشوارع :** (عصابات الأطفال) في سياق آخر تؤدي ظاهرة عمالة الأطفال إلى استغلال الأطفال جسدياً ونفسياً من قبل جماعات إجرامية بهدف القيام بعمليات السرقة والنشل مستغلين حاجة الأطفال للمال وجهل الأهل بما يحدث وخاصة في الدول النامية .

- **أثار عمالة الأطفال :**

تكمن الآثار الاجتماعية أو المعنوية لعمالة الأطفال على المجتمع في أنها تحرم الأطفال سواء الإناث أو الذكور من عيش مرحلة طفولتهم مما يؤثر بشكل سلبي على معنوياتهم على عكس الأنشطة التي تساعد الأطفال على النمو العقلي والمعنوي مثل المساهمة في الأعمال المنزلية الخفيفة أو تولي وظيفة أثناء العطلات المدرسية كما أن عمل الأطفال يحد من الوصول إلى التعليم ويسبب ضرراً وخيماً على نمو الطفل سواء البدني أو العقلي أو حتى الاجتماعي وهناك آثار أخرى قد تؤثر على الطفل والمجتمع جراء عمالة الأطفال فيما يلي أهمها : سوء التغذية ، مشاكل الصحة العقلية ، إدمان المخدرات ، تتعدى على الكثير من حقوق الأطفال خاصة حق التعليم ، الاستغلال الجنسي وهذا ينتهك أيضاً كرامة الطفل وأخلاقه الذي يعتبر حقاً من حقوقه أيضاً .

- **وضع عمالة الأطفال في سوريا :**

يعتبر عمل الأطفال مشهداً شبه مألوف في كثير من الدول العربية ومنها سوريا ، خاصة في السنوات العشرة الأخيرة شكلت عمالة الأطفال ارتفاعاً ملحوظاً وليس سراً، وأن السبب الرئيسي هو الحرب وانعكاساتها والحصار الاقتصادي على سوريا هما السبب الرئيسي في تفاقم هذه الظاهرة ، فقد جرت هذه الأوضاع الويلات إلى الشعب السوري فزاد الفقر وانخفضت قيمة العملة كما النزوح والحرب والدمار مما اضطر إلى قسم من الأطفال إلى ممارسة مهن شاقة لعدة أسباب منها غياب المدارس في مناطق إقامتهم أو تردي الأوضاع الاقتصادية والصحية حيث جاء وباء كورونا ليطبق أكثر على معاناة الشعب السوري ويسهم في خروج ظاهرة عمالة الأطفال عن السيطرة ، وغياب الوعي لدى الأهل بأهمية تعليم زاد من عمالة الاطفال ، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في خروج الأطفال من المدارس والتوجه إلى الورش والمصانع للبحث عن لقمة العيش لمساعدة ذويهم في تحمل مشاق الحياة ، وبحسب أحدث الإحصائيات التي أجرتها اليونيسف فإن ما يزيد عن مليونين ونصف المليون طفل سوري قد تسربوا من المدارس وقد توجهوا إلى سوق العمل .

- **وضع عمالة الأطفال شمال شرق سوريا :**

ومع تصاعد العنف في شمال شرق سوريا خاصة في المناطق المحتلة من قبل تركيا والجيش الوطني السوري وتهديد حياة الأطفال بخطر الإصابة أو الموت ، وانتشار معدلات الأمية والبطالة لدى العديد من الأهالي خاصة المهجرين قسراً وتدني الوضع الاقتصادي في المنطقة كباقي مناطق سوريا انعكس ذلك سلباً على الطفل ، حيث انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال بمعدلات كبيرة في الأونة الأخيرة وذلك بسبب تردي الوضع المعيشي ونزوح الكثير من العائلات إلى المنطقة .

حيث تتركز عمالة الأطفال بشكل كبير في منطقة الصناعة وفي محال بيع المواد الغذائية وبين الباعة الجواله وفي المعامل ومحلات الجملة والأراضي الزراعية .

والسبب وراء خيار الأهل هذه الأعمال لأطفالهم يعود لرغبة الأهل في تعليم أطفالهم هذه المهن التي تدر المال عليهم والحصول على أجور جيدة مقارنة بما سيحصل عليه الطفل في حال عمل في أعمال أقل جهداً .

وتحتاج العائلات التي ترغب بإرسال أطفالها إلى المدرسة إلى أموال طائلة من أجل تأمين مستلزمات عديدة في الدراسة وهذا الشيء يفوق قدرة العديد من العائلات .

أصدر مكتب حماية الطفل لدى الإدارة الذاتية تعميماً يتضمن مجموعة من المعايير والشروط لضبط وتقنين عمالة الأطفال في مناطق شمال شرقي سوريا .

ومنعت الإدارة الذاتية في التعميم الجديد دخول الأطفال إلى سوق العمل مطلقاً قبل إتمامهم العاشرة من العمر .
وحدد التعميم، الذي صدر عن مكتب حماية الطفل بالتعاون مع هيئتي التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسات المعنية بحقوق الطفل، عدداً من المعايير والشروط لعمل الأطفال .

ويصنف التعميم عمالة الأطفال حسب نوع العمل، إلى عمالة خطيرة وخطيرة جداً، كالعامل في البناء وحمل الأوزان الثقيلة أو العمل الذي يتطلب التعامل مع الآلات الحادة أو المواد الكيميائية السامة .

ووفقاً للتعميم، هناك أعمال يجب مراقبتها، كالعامل مع الأقارب والأسرة أو في الزراعة أو في الصناعة، أو في المعامل، فضلاً عن الأعمال التي وصفها التعميم بالإيجابية، كالبرمجيات والمكتبات والصيدليات .

ويسمح التعميم بعمل من تتراوح أعمارهم بين (10 و 15 عاماً)، لكن ضمن شروط خاصة، كأن لا يكون عملاً خطيراً وبموافقة ولي الأمر ومكتب حماية الطفل التابع لهيئة المرأة ، وخارج أوقات المدرسة، وألا تتجاوز مدته خمس ساعات تتضمن ساعة استراحة .

أما من تتراوح أعمارهم بين (15 و 18 عاماً)، فيجب أن يكون هناك دليل على إنهائهم لمرحلة التعليم الأساسي، وألا يكون عملهم مصنفاً ضمن الأعمال الخطيرة، وألا تتجاوز ساعات عملهم خلال النهار ست ساعات، بينها ساعة استراحة .

وشدد التعميم، الذي قال مكتب حماية الطفل إنه يهدف للحد من العمالة العشوائية للأطفال، على ضرورة التزام كافة مؤسسات الإدارة الذاتية بمضمونه .

لكن التعميم الذي منع تشغيل هذه الفئات العمرية ليلاً بشكل مطلق، لم يتضمن تفاصيل عن العقوبات أو المخالفات التي ستنظم بحق المخالفين لمضمونه حيث تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في المعامل ومحلات بيع الجملة والفتيات القاصرات هم الأكثر طلباً في هذه الأعمال بسبب الأجور الزهيدة التي يتلقونها مقابل هذا العمل المتعب ولساعات تستمر طوال الليل .

ويأتي التعميم للحد من ظاهرة عمالة الأطفال في مناطق الإدارة الذاتية .

"وفقاً لمقتضى المصلحة العامة والمصلحة الفضلى للطفل ووفقاً لاتفاقية حماية الطفل عام 1998، وارتكازاً على هذه المفاهيم وإيماناً من الإدارة الذاتية بضرورة حماية الطفل في كافة المجالات أصدر هذا التعميم الذي يهدف للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، هناك تعاون بين كل المؤسسات وتحتاج لجهود من الأسر كون الطفل مكانه الأساسي مدرسته وتعليمه" .

يشار إلى أن اتفاقية حماية الطفل لعام 1998، تسمح بعمل فئات معينة من الأطفال شريطة ألا تكون تلك الأعمال خطيرة وألا تؤثر على مسيرتهم التعليمية، وعلى ألا تتجاوز مدة العمل ساعات محددة، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، كذلك الأمر بالنسبة لقانون الطفل الذي أصدرته الذاتية في شمال وشرق سوريا عام 2022م والذي جاء في بنوده المتعلقة بعمالة الأطفال بمنع عمالة الأطفال خاصة تحت سن التعليم الإلزامي وجدير بالذكر أن القانون الصادر لا يزال بحاجة إلى تفعيل .

ولبيان الجهود المبذولة لحماية العاملين وفي مقابلة أجرتها الباحثة المدنية في منظمة حقوق الإنسان في منطقة الصناعة بمدينة القامشلي مع احد الإداريين في اتحاد غرف الصناعة في الجزيرة ذكر أنه لا يوجد لديهم احصائية دقيقة لأعداد الأطفال العاملين في منطقة الصناعة ولا توجد لديهم سجلات لدى الاتحاد كونهم قصر كذلك الوضع في المعامل ومحلات الجملة في المدينة لا يوجد سجلات للأطفال العاملين هناك أما أجورهم فهي تتراوح بين /250.000/ و /300.000/ ليرة سورية شهرياً وهو مبلغ زهيد لا يسد حاجاتهم المعيشية أما فيما يتعلق بطبيعة العمل في المناطق المذكورة فيها صعوبة ولا تتناسب مع قدرات الأطفال في العمل وساعات العمل الطويلة تسبب ضغطاً كبيراً على الطفل لأنها تفوق قدرته على التحمل كما ذكر أن الهدف من العمل في الصناعة لأغلب الأطفال العاملين فهو تعلم المهنة كي يصبحون قادرين على الاستقلال مادياً مستقبلاً والبعض يعمل لإعانة العائلة بسبب سوء الأوضاع المادية أو فقدان المعيل والنزوح، أما في المعامل فهم يعملون في البيع والشراء ونقل البضائع والهدف الحصول على راتب يمكنهم من إعالة عوائلهم هؤلاء الأطفال معرضون للخطر في عملهم بشكل مستمر بسبب طبيعة العمل التي تفوق قدرة الأطفال على التحمل ولا يوجد أي ضمان صحي لهؤلاء الأطفال إلا أن المجلس يقدم بعض الرعاية المتعلقة بعلاج اصابات العمل في حال حدوث أي طارئ أثناء العمل للأطفال المصابين وقد أنشأ المجلس غرفة للإسعافات الأولية لخدمة هؤلاء المصابين جميع الأطفال العاملين منقطعون عن التعليم ولا يتلقون أي تدريبات خاصة بالتعليم وعند سؤال عدد من الأطفال العاملين في الصناعة عن رغبتهم بالعودة إلى التعليم أو متابعة تعليم المهنة البعض منهم ، البعض منهم أبدى رغبته بتعليم المصلحة من أجل كسب المال بشكل سريع كونه غير قادر على تأمين احتياجاته وهم استغلال يلجأ إليه أصحاب العمل لتوفير الاجور كون اجور الأطفال رخيصة مقارنة بالكبار أما عند السؤال عن الخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال العاملين من قبل الاتحاد ذكر الإداري أن المجلس لم يقدم أي خدمة تذكر لهؤلاء الأطفال ولا يوجد أي تأمين لهم لكن اتحاد الكادحين قدم لعدد منهم من العاملين في المعامل والمحلات هويات تثبت أنهم يعملون في الأماكن المذكورة لضمان بعض الحقوق لهم في حال حدوث أي مشكلة معهم كما ذكر عند سؤاله عن مدى تطبيق قانون الطفل الذي أصدرته الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ومدى و مدى فعاليته في حماية الطفل فقد أكد أن تطبيق القانون لا زال ضعيفاً فيما يتعلق بالأطفال العاملين ولا توجد لديهم تعليمات واضحة لمنع عمالة الأطفال وإنما التعليمات تقتصر على حماية الأطفال العاملين أثناء عملهم في حال تعرضهم لإصابة عمل وحين تم السؤال عن عدد الأطفال العاملين أكد أنه لا يوجد أعداد ثابتة لهم ففي فترة الصيف بعد انقطاع الأطفال عن المدرسة في العطلة الصيفية يزداد عدد الأطفال العاملين إلى الضعف حيث يرسل الأهالي أطفالهم لتعلم مهنة وكسب بعض المال لتأمين مصروفهم خلال عطلة الصيف ولا توجد أي جهة رسمية أو منظمات مختصة بشؤون الطفل تقدم أي دعم يذكر لهؤلاء الأطفال بالنسبة لساعات العمل فهي تتراوح بين /8/ ساعات إلى /12/ ساعة على فترتين صباحية ومساءلية وأعمار الأطفال العاملين تتراوح بين /8/ سنوات إلى /17/ سنة في المعامل ومحلات الجملة كون أجورهم زهيدة لا تزيد عن /6000/ ل.س يومياً .

- وقد قامت منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة بإجراء استبيان بمناسبة اليوم العالمي لعمالة الأطفال وذلك بغرض التعرف على حالة هؤلاء الاطفال العاملين ورغباتهم وذلك بعد أخذ عينة من هؤلاء الأطفال مؤلفة من /38/ طفل يعملون في مجالات مختلفة في مدينة القامشلي وكانت نتيجة الاستبيان المذكور أنه قد صرح (15) طفل

تتراوح أعمارهم من 11 إلى 15 سنة بأنهم أقدموا على العمل من أجل إعانة أسرهم وهم يعملون أعمال مختلفة مثل الحدادة والبناء والبيع في محل أكسسوارات سيارات والعمل على المخرطة والعمل في محل بيع قطع مستعملة في لصناعة وكان من بينهم ثلاث فتيات يعملن في معمل للمنظفات، كما صرح (7) أطفال أعمارهم بين 11 إلى 16 سنة أنهم أقدموا على العمل لتعلم مهنة تفيدهم في حياتهم المستقبلية وهذه المهن مختلفة مثل صواج وتصليح دوزان سيارات وتصليح كهرباء السيارات، وكذلك صرح (16) طفل أنهم أقدموا على العمل من أجل تعلم المصلحة ومساعدة الأهل في الوقت ذاته وتتراوح أعمارهم من 11 إلى 17 سنة وأعمالهم ميكانيك سيارات وصواج والعمل في المخرطة وتصليح ميكانيك شاحنات وتصليح مولدات كهربائية .

- بعد دراسة الاستبيان المذكور توصلنا إلى نتيجة مفادها أن اعداد كبيرة من الأطفال انقطعوا عن التعليم لإعانة عوائلهم من جهة ولتأمين مصلحة تقيهم من العوز في المستقبل لأسباب مختلفة تم ذكرها سابقاً وهي ظاهرة منتشرة بشكل كبير وتتسبب بأذى كبير للأطفال من الناحية الجسدية والفكرية والتعليمية وهم مرغمون عليها بسبب ظروف الحرب الطاحنة التي حرمتهم من طفولتهم .

كذلك بحسب الإحصائية الواردة من منظمة حقوق الإنسان في الفرات والتي وردتها من غرفة الصناعة في إقليم الفرات :

- أنه في كل محل صناعي يعمل من اربع الى خمس أطفال .
- في كوباني عدد الأطفال العاملين يتجاوز 2000 أعمارهم تتراوح بين ست سنوات الى 16 سنة .
- في صرين عدد الأطفال العاملين يتجاوز 800 طفل أعمارهم من ست سنوات الى 16 سنة .
- في قناية عدد الأطفال 400 أعمارهم من ست سنوات الى 16 سنة .
- احصائيات تابعة لاتحاد الأصناف في إقليم الفرات :
- في كوباني عدد الأطفال العاملين في المحال التجارية 1800 طفل تقريباً .
- في صرين عدد الأطفال العاملين يزيد عن 700 طفل عامل .
- في قناية عدد الأطفال العاملين يزيد عن 300 طفل عامل .
- وهناك أطفال يعملون في أعمال حرة كأعمال البناء والبيع داخل المحال التجارية والعمل في بيع الخضروات أو محلات بيع الألبسة وأعمارهم بين /14/ إلى /17/ سنة .

- وبحسب المقابلات التي اجراها احد الباحثين الميدانيين مع الأطفال العاملين في مدينة كوباني حيث افادوا :

❖ **صرح أحدهم :** منذ اربع سنوات توفي والدي ودرست حتى المرحلة الابتدائية ومن ثم تركت التعليم والتجأت الى العمل أولاً بسبب عدم وجود مرحلتي الاعدادية والثانوية في قريتي قراريشك والظروف المعيشية الصعبة فأنا وأخي عمره 16 سنة نعمل لنعيل عائلتنا منذ أكثر من اربع سنوات في محل ميكانيكي .

❖ **وقال آخر :** أبلغ من العمر 13 سنة والدي أجبرني على ترك التعليم لأنه قال لي التعليم لا طائل منه لذا أجبرني على ترك التعليم والذهاب لتعلم مهنة اعيش منها في المستقبل .

❖ **وتحدث طفل آخر قائلاً :** أبلغ 15 سنة والدي متزوج من امرأة أخرى تركنا وحيدين مع والدتنا لذا أعمل لأعيل أمي وأخوتي لدي أربع أخوات بنات وأثنان أطفال ذكور .

- أما فيما يتعلق بمشكلة عمالة الأطفال واستغلالهم بالأعمال الحربية زمن النزاعات المسلحة والتي استغلها كافة الأطراف المتصارعة في سوريا مع اختلاف الجهود المبذولة كل هذه المعضلة التي تضع حياة الأطفال ومستقبلهم على المحك فهي بحاجة إلى تشديد وصرامة أكبر للتعامل معها بهدف منعها ووضع حد لمن يحاول الاستمرار في تفعيلها وهنا نذكر الجهود المبذولة من قبل قوات سوريا الديمقراطية لمحاربة هذه الظاهرة ومنعها ضمن صفوفها من خلال خطة العمل التي وقعتها مع الأمم المتحدة في عام 2019م والتي لا تزال مستمرة حتى عام 2023م ورغم الجهود المبذولة لمنع هذه الظاهرة لكنها لا تزال تتكرر بأشكال أخرى ومن جهات أخرى وهي بحاجة لحلول تهدف إلى حماية الطفل من الاستغلال ، وتأمين الحماية اللازمة له عبر الأساليب المدنية بعيداً عن العسكرة والحلول العسكرية .

- طرق الوقاية من عمالة الأطفال :

1. نشر التوعية .
2. وضع قوانين أكثر تشديداً وتنفيذها تنفيذاً فعالاً .
3. ارسال الأطفال جميعهم إلى المدرس .
4. توفير قوى عاملة بالغة للأسواق التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة .
5. دور المعلمين بنشر التوعية .
6. دور أصحاب العمل بعدم قبول استغلال الأطفال والمساهمة في حمايتهم .

- التوصيات :

اننا كمنظمة حقوق الإنسان في الجزيرة وكوننا منظمة حقوقية تهتم بحقوق الانسان سواء اكان انسان بالغ أو طفل فإننا نسعى جاهداً للوقوف مع الجميع عبر كافة السبل الديمقراطية والأفكار المتمثلة بحقوق الانسان ولاسيما ما يخص الأطفال كون ظاهرة عمالة الأطفال في تزايد ملحوظ وانها تقوم بحرمان الطفل من أغلب حقوقه وتعيق قدرته في العيش حياة كريمة كباقي أقرانه فلا بد مما يلي :

1. تعزيز برامج للقضاء على عمالة الأطفال .
2. تطبيق القانون الصادر بشكل صارم .
3. محاربة الفقر ويجاد فرص عمل تدعم الأهالي لعدم تشغيلهم لأطفالهم .
4. إعادة الاطفال إلى مدارسهم وتأمين جميع المستلزمات التعليمية قدر المستطاع .
5. نشر دورات توعية تزيد وعي الأهالي حول عمالة الأطفال ومالها من تأثيرات سلبية على الطفل والمجتمع .
6. المطالبة بتوقف التهديدات العسكرية على المنطقة والتي تتسبب بموجات نزوح كبيرة معظمهم من الأطفال والذين يقعون فريسة الاستغلال لتأمين حياتهم ومعيشة أسرهم .